

الغابة الرأسية: ناطحة  
سحاب مبتكرة مكسوة  
بالنباتات من تصميم  
شركة Boeri Studio تعكس  
التزاما بمفهوم الاقتصاد  
المستدام.

# الاقتصاد والطبيعة

الفكر الاقتصادي الرشيد يدعونا إلى تعامل أفضل مع الطبيعة  
بارثا داسغوبتا



نحيا بها هذه الحياة. فجميع أشكال الرخاء التي كنا ولا نزال ننعيم بها تعتمد على الطبيعة المحيطة بنا والتي تشكل جزءا منها - بداية من الغذاء الذي نتناوله والهواء الذي نستنشقه وتطل نفاياتنا وحتى وسائل الترفيه وإشباع الاحتياجات الروحية. غير أن الغلاف الحيوي تضاعف في هذه الفترة. وأصبحت معدلات الانقراض الحالية أسرع بمقدار ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مرة مقارنة بالمعدل الطبيعي - عملية الانقراض الطبيعية للكائنات - على مدى عدة ملايين مضت من الأعوام. ويستمر تسارع المعدلات. ويعرض الرسم البياني «مؤشر الكوكب الحي» الذي يقيس أعداد الثدييات والطيور والأسماك والزواحف والبرمائيات. فبين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٦، تراجعت أعداد الكائنات الحية عالميا بنسبة ٦٨٪ في المتوسط. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى تراجع جودة ١٤ خدمة من إجمالي ١٨ خدمة تقدمها النظم الإيكولوجية.

وقد استمر السحب من أصول الطبيعة من خلال استخراج الموارد الطبيعية واستنزاف العناصر الغذائية في التربة وخفض المخزون السمكي وغير ذلك - واستخدام الطبيعة كمصرف لنفاياتنا، كحرق الوقود الأحفوري على سبيل المثال. ونتيجة لذلك؛ شهد الغلاف الحيوي تدهورا حادا، وأصبحت بعض النظم الإيكولوجية، كالشعاب المرجانية، على وشك الانهيار.

وقد تدفعنا بعض الأحداث إلى التفكير لوهلة. فجائحة كوفيد-١٩ أثارَت العديد من التساؤلات عن مدى استدامة علاقتنا بالطبيعة، نظرا لأن تجارة الأحياء البرية غير المشروعة والتغيرات في شكل استخدام الأراضي وتدمير الموائل الطبيعية من أهم العوامل وراء الأمراض المعدية المستجدة.

## العرض والطلب

نُشرت في بداية العام الجاري دراسة بعنوان *The Eco-nomics of Biodiversity: The Dasgupta Review* على طلب وزارة الخزانة بالمملكة المتحدة حاولت فيها إلقاء الضوء على إغفال العلوم الاقتصادية لدور الطبيعة. واستنادا إلى المعلومات المتاحة حول الغلاف الحيوي في مختلف علوم الأرض والبيئة، تضع هذه الدراسة إطارا لدمج الطبيعة في الفكر الاقتصادي وتعرض إرشادات لإحداث التغيير المنشود من خلال ثلاثة تحولات متصلة واسعة النطاق.

يتمثل التحول الأول في ضمان عدم تجاوز الطلب على الطبيعة مستويات العرض. فطوال عدة عقود، ظل الطلب على الطبيعة (أو ما يطلق عليه البعض مصطلح «البصمة الإيكولوجية») يفوق بكثير قدرتها على تلبية هذا الطلب على أساس مستدام، مما نتج عنه تدهور الغلاف الحيوي بمعدلات مثيرة للقلق.



تمثل الأعوام السبعون الماضية قصة نجاح على مختلف الأصعدة. فقد أصبحنا نتمتع بصحة أفضل ونعيش عمرا أطول ونتقاضى دخلا أعلى مقارنة بأسلافنا. وتراجعت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع تراجعا كبيرا في مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت الذي نستفيد فيه من التقدم في التكنولوجيا والعلوم الحديثة وإنتاج الغذاء، قد يدفعنا ذلك للاعتقاد بأن البشرية تشهد أفضل عصورها على الإطلاق. فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي ارتفاعا كبيرا منذ الخمسينات (انظر الرسم البياني)، وتضاعف الناتج الاقتصادي العالمي ١٥ مرة.

غير أن هذه الإنجازات تخفي في طياتها حقيقة بسيطة تترتب عليها انعكاسات عميقة ليس على مفاهيمنا وممارساتنا الاقتصادية فحسب بل أيضا على الطريقة التي

## لا يكفي بالطبع أن نولي أصول الطبيعة اهتمامنا وحسب؛ بل نحن في حاجة إلى الاستثمار في الطبيعة.

بين الاستثمارات في مختلف الأصول. وهو ما يعطينا صورة أشمل يمكننا من خلالها تحديد مدى تحقق الرخاء الاقتصادي في بلد ما من عدمه. وأشارت الدراسة المذكورة إلى «موازنة الرخاء» في نيوزيلندا و«إجمالي ناتج النظم الإيكولوجية» في الصين كمثالين على الخطوات المتخذة في الوقت الحالي لإيجاد تلك الصورة الأشمل.

وبيانا لما سبق، لا تعكس إيرادات تصدير الموارد الطبيعية (المنتجات الأولية في المناطق الاستوائية على سبيل المثال) التكلفة الاجتماعية المترتبة على انتزاعها من البيئة. وبعبارة أخرى، فإن التجارة في هذه السلع لا تعكس تأثير عملية الاستخراج على النظام الإيكولوجي الذي تم استخراج هذه السلع منه أو التداعيات التي تواجهها تلك المجتمعات على المدى الطويل نتيجة لذلك. ويعد ذلك بالتالي انتقالا للثروة من البلدان المصدرة للمنتجات الأولية إلى البلدان المستوردة. وهو ما يمثل مفارقة كبيرة، نظرا لأن التوسع في التجارة الدولية ربما يكون قد ساهم في انتقال ثروات هائلة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية دون قيدها في الإحصاءات الرسمية.

ولا يكفي بالطبع أن نولي أصول الطبيعة اهتمامنا وحسب؛ بل نحن في حاجة إلى الاستثمار في الطبيعة. ويتطلب ذلك وجود نظام مالي قادر على توجيه الاستثمارات المالية — العامة والخاصة — تجاه الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في تعزيز أرصدة هذه الأصول والتشجيع على استدامة استهلاكها وإنتاجها. والاستثمار قد يعني مجرد الانتظار أيضا، فكف أيدينا عن الطبيعة سيتيح لها فرصة النمو والتجدد.

### إخفاق المؤسسات

ينقلنا ذلك إلى التحول الثالث. والمقصود به تحول المؤسسات لتمكينها من إحداث التغيير المنشود. وتكمن وراء علاقتنا غير المستدامة مع الطبيعة إخفاقات مؤسسية عميقة. فالأسعار السوقية لا تعكس قيمة الطبيعة بالنسبة للمجتمع — أي قيمة السلع والخدمات التي توفرها الطبيعة. فالبحار المفتوحة والغلاف الجوي جميعها موارد متاحة للجميع مما جعلها فريسة لما نطلق عليه «مأساة الموارد المشتركة». وقد أدت هذه التشوهات السعرية إلى عدم الاستثمار بشكل كاف في أصولنا الطبيعية والاستثمار بصورة أكبر نسبيا في أصول أخرى، ك رأس المال المُنتَج. ونظرا لأن العديد من

وتهدد الزيادة المزمعة في مستويات الطلب رخاء الأجيال الحالية والمستقبلية، وتثير مخاطر حادة بالنسبة لاقتصاداتنا ورفاهتنا. وللابتكرات التكنولوجية — كتلك الهادفة إلى إنتاج الغذاء على أساس مستدام — دور مهم في ضمان عدم تجاوز الطلب على الطبيعة مستويات العرض.

ولكن إذا كنا بصدد تجنب تجاوز الحد الأقصى لقدرة الطبيعة على العطاء مع تلبية الاحتياجات البشرية في الوقت نفسه فإن ذلك يتطلب إعادة هيكلة أنماط الاستهلاك والإنتاج بصورة جذرية أيضا. ومن شأن السياسات التي تساهم في تغيير الأسعار ومعايير السلوك — من خلال توحيد الأهداف البيئية عبر جميع سلاسل العرض وافتاد معايير إعادة الاستخدام والتدوير والمشاركة — تسريع وتيرة الجهود الهادفة إلى فك الارتباط بين أنماط الاستهلاك والإنتاج المدمرة والبيئة الطبيعية.

وتنشأ عن النمو السكاني انعكاسات كبيرة على حجم الطلب على الطبيعة، بما في ذلك أنماط الاستهلاك العالمي المستقبلية. ويمكن المساهمة في تغيير التفضيلات والسلوكيات وتسريع وتيرة التحول الديمغرافي من خلال دعم الجهود المجتمعية في مجال تنظيم الأسرة، إلى جانب زيادة قدرة النساء على الحصول على التمويل والمعلومات والتعليم.

### الثروة المشتركة

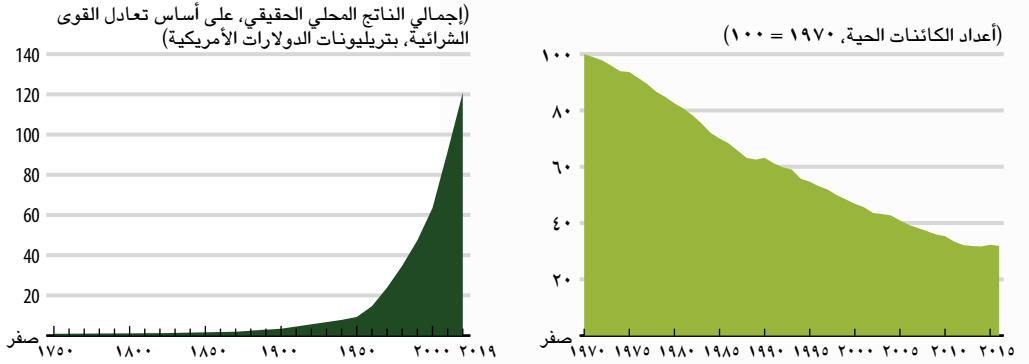
وينطوي التحول الثاني على استخدام مقياس مختلف للنجاح الاقتصادي. فإعادة تصميم الأدوات المستخدمة في القياس الاقتصادي تمثل خطوة مهمة في هذا الصدد. ويظل إجمالي الناتج المحلي مقياسا مهما للنشاط الاقتصادي في سياق تحليل الاقتصاد الكلي على المدى القصير، ولكنه أداة غير ملائمة لقياس الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لأنه لا يعكس دور قراراتنا في زيادة أو تراجع أصول الاقتصاد، لا سيما أصوله الطبيعية.

وينبغي عوضا عن ذلك استخدام مقياس يعكس قيمة جميع الأرصدة الرأسمالية — رأس المال المُنتَج (الطرق والمباني والموائى والآلات) ورأس المال البشري (المهارات والمعرفة) ورأس المال الطبيعي. ويمكن أن نطلق على هذا المقياس اسم «الثروة المشتركة». ويشمل مصطلح الثروة المشتركة جميع أنواع رأس المال الثلاثة، ويعكس منافع الاستثمار في أصول الطبيعة والمفاضلات والتفاعلات



## المزيد من الرخاء والقليل من التنوع البيولوجي

تضاعف الناتج الاقتصادي العالمي ١٥ مرة منذ عام ١٩٥٠، بينما تراجعت أعداد الكائنات الحية بنسبة ٦٨٪ في المتوسط منذ عام ١٩٧٠.



المصادر: قاعدة بيانات Maddison Project Database 2018، وتقدير Our World in Data لعام ٢٠٢٠، ومؤشر الكوكب الحي العالمي لعام ٢٠٢٠ الصادر عن الصندوق العالمي للحياة البرية. ملحوظة: أسعار عام ٢٠١١.

بالتربية وإدارتها في سياق أنشطته الرقابية ومساعدته المالية والفنية.

### الخطوات التالية

مع تزايد الوعي بأهمية الطبيعة في حياتنا، وهي الرسالة التي حملها إلينا ظهور الجائحة، يصبح هذا العام ذا أهمية بالغة فيما يتعلق بإعادة تصميم اقتصاداتنا وكيفية صنع قراراتنا الاقتصادية والمالية. وسيجتمع قادة العالم لحضور مؤتمرين - مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي) ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) - لمناقشة قضيتين وثيقتي الصلة: تغير المناخ وتراجع التنوع البيولوجي. والسبيل الوحيد لمواجهة أزمة التنوع البيولوجي تلك يكمن في التغيير من أجل إحداث التحول المنشود، وهو ما يتطلب التزاما مستمرا من جميع الأطراف على كافة المستويات - بدءا من المواطنين وحتى المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي. وتلقي دراسة *The Economics of Biodiversity Review* الضوء على قصص النجاح في جميع أنحاء العالم لتثبت أن التغيير المطلوب أمر ممكن. وعلينا أن نعيد استغلال مهارتنا التي ساهمت في زيادة نمو الطلب البشري على الطبيعة بهذا القدر من أجل إحداث التحول اللازم لإعادة تشكيل علاقتنا بالطبيعة. وهذا أقل ما نستحقه نحن وأحفادنا من بعدنا. **FD**

**بارثا داسغوبتا** أستاذ كرسي فرانك رامزي الفخري في الاقتصاد بجامعة كامبريدج.

مكونات الطبيعة عبارة عن عناصر منقولة أو غير مرئية أو صامتة، فإن تأثير بعض أفعالنا على أنفسنا وعلى الآخرين - بما في ذلك الأجيال القادمة - يصعب رصده ويتم إغفاله بالتالي، مما تنشأ عنه مؤثرات خارجية واسعة النطاق.

وتتفاقم هذه التشوهات نتيجة قيام الحكومات في جميع أنحاء العالم تقريبا بدفع مبالغ أكبر لاستغلال الطبيعة بدلا من حمايتها. وحسب التقديرات المتحفظة، يبلغ مجموع التكلفة العالمية لمدفوعات الدعم التي تساهم في تدمير الطبيعة حوالي ٤ إلى ٦ تريليونات دولار أمريكي سنويا.

وسوف يكون ازدهار البيئة الطبيعية الذي يدعمه ثراء التنوع البيولوجي بمثابة شبكة الأمان بالنسبة لنا في نهاية المطاف. فعلى غرار تنوع حافظة الأصول المالية الذي يؤدي إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين، يساهم تنوع حافظة أصول الطبيعة - أي التنوع البيولوجي - في تعزيز صلابة الطبيعة في مواجهة الصدمات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يحد من المخاطر المؤثرة على الخدمات التي نعتمد عليها.

وهناك حاجة إلى المزيد من الدعم العالمي لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على فهم المخاطر المالية المرتبطة بالطبيعة والوعي بها. ويمكن للبنوك المركزية وأجهزة الرقابة المالية القيام بهذا الدور من خلال تقييم أثر هذه المخاطر على النظام ككل. كذلك يمكن لصندوق النقد الدولي، باعتباره محور شبكة الأمان المالي العالمية، الاضطلاع بدور أساسي في تقييم هذه المخاطر المرتبطة